علاقات التوسع الصينى الأفريقى:
الآثار المترتبة على الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية*

عرض كتاب

دينـــا محروس**

المقدمـــة

الاهتمام الصينى بأفريقيا ليس وليد اللحظة، بل هو تاريخى، ففى ستينيات وسبعينيات القرن الماضى تركز اهتمام بكين على بناء جسور التضامن مع البلدان النامية الأخرى، وفى أعقاب الحرب الباردة تطورت الاهتمامات الصينية إلى مجالات عديدة كالتجارة والاستثمار والطاقة.

وفى السنوات الأخيرة أخذت بكين تنظر إلى القارة الأفريقية باعتبارها منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة، وبدأت أمريكا تجد تحديًا أمام النفوذ الصينى المتزايد فى أفريقيا.

فيرى الكاتب أن تزايد نشاط الصين وتوسع نفوذها فى القارة الأفريقية كان لأجل تأمين إمداداتها من الموارد الطبيعية، ومواجهة النفوذ السياسى والاقتصادى الغربى، وتوسعة نفوذها على الصعيد العالمى.

* Lloyd Thrall, "China's Expanding Africa Relations: Implications for U.S National Security", Publisher: Rand, 2015.

** قسم بحوث وقياسات الرأى العام، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

إذ ترتكز الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمواجهة نفوذ بكين على تعزيز علاقات واشنطن مع الدول الأفريقية، وخاصة تلك التى تعتبرها واشنطن معرضة للاختراق من جانب الصين وروسيا، إضافة إلى التصدى لمحاولات كوريا الشمالية وإيران تعزيز نفوذهما فى القارة الأفريقية من خلال الدفع باستثمارات ومشروعات اقتصادية ومبيعات للأسلحة.

ولاشك أن الاستراتيجية الأمريكية فى أفريقيا تتحكم فيها المصالح بدرجة أولى؛ لذا فهى تدرك أن السيطرة على أفريقيا تعنى ضمان تحريك اقتصادها نحو الأفضل، فهى تخطط لبرامج تحقق لها المصالح فى ظل منافسة قوية من بكين.

وترتكز استراتيجية الأمن القومى الأمريكى على حماية الأمن القومى عن طريق حماية المصالح الأمريكية فى أفريقيا (النفط ومصادر الطاقة) والتقليل من خطر تهديد الأمن الأمريكى فى الداخل والخارج (عمليات مكافحة الإرهاب).

يحتوى الكتاب على أربعة فصول، شرح الكاتب فيها توجهات السياسة الصينية تجاه أفريقيا، التصور الاستراتيجي للاهتمامات الصينية الأفريقية، والوجود الصينى فى أفريقيا، وأخيرًا المصالح الأمريكية فى أفريقيا، وفيما يلى ملخص لأهم ما جاء بكل فصل.

الفصل الأول أشار فيه الكاتب إلى أهم العوامل التى يستند إليها تطور علاقات بكين الاقتصادية ومصالحها بأفريقيا وهى:

١- الرؤيـة الاقتصاديـة الكلية الصينية لمجمـل الأوضاع فى أفريقيـا، وتستند هذه الرؤيـة على تبنى مجموعـة من الإجراءات المتواصلة للإسراع بالخصخصة، وهذا الأمر لا يمثل انفتاحًا على التجارة الدولية.

٢- المنتجون الصينيون وأصحاب الأعمال الذين يقدمون أنواعًا شتى من السلع رخيصة الثمن مقبولة الجودة تناسب معظم مستويات دخول الغالبية العظمى على عكس المنتجات الغربية.

٣- إصرار الصينيين وسعيهم المتواصل لضمان الوصول إلى المصادر الطبيعية الوفيرة من النفط والثروة السمكية وغيرها من الموارد التى تراها الصين ضرورية لعملية التصنيع.

٤- الإخلاص والصداقة والمساواة .

٥- المنافع المشتركة التبادلية .

٦- الدعم المتبادل والتنسيق والتعاون مع أفريقيا والأمم المتحدة والأنظمة التعددية.

٧- الحرص على التنمية المشتركة .

٨- مبدأ الصين الواحدة .

ويمكننا فهم اهتمامات الصين ودوافع نشاطها فى أفريقيا من خلال المعايير الجيوسياسية والاقتصادية، فمن الناحية الجيوسياسية تعد الدول الأفريقية ضرورية للمصالح الصينية التى تسعى إلى تطبيق سياسة "الصين الواحدة" وذلك من أجل عزل تايوان، وتعديل التوازن لصالحها فى مقابل الهيمنة.

الفصل الثانى يناقش أهم التحديات التى تواجه الوجود الصينى فى أفريقيا وهى:

١- التنافس الدولى فى المنطقة: على الرغم من الاهتمام الواضح الذى توليه الصين للعلاقات والشراكة مع أفريقيا، وفى ظل حرص الصين على ضرورة استمرار وتعزيز تلك العلاقات، فهناك العديد من التحديات التى

تواجه الوجود الصينى، فالجهود والمساعدات المختلفة سواء دبلوماسية أو سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ليس بإمكان الصين التنازل عنها أمام النفوذ الأمريكى المتصاعد أو أمام التنافس الدولى ولا سيما الأمريكى والأوروبى.

٢- رد الفعل الأمريكى على التدخل الصينى فى أفريقيا: هناك قلق كبير فى واشنطن حول التسهيلات التى تقدمها الصين لأفريقيا فى مجال المساعدات والتى لا تقيد مطلقًا بأية شروط أو أبعاد إنسانية أو سياسية. فالصين ترفض ربط علاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا سواء بسجلات حقوق الإنسان أو الديمقراطية على نحو ما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية، وقد أصبحت هذه السياسة رسمية بعد أن أعلن رئيس الوزراء الصينى أثناء القمة الصينية الأفريقية الأخيرة أن المساعدات الصينية لأفريقيا هى مساعدات مخلصة وغير مشروطة.

٣- المعارضة الأفريقية للسياسة الصينية الرامية إلى إغراق الأسواق الأفريقية بالسلع الصينية رخيصة الثمن والتى تهدد الصناعات المحلية فى الدول الأفريقية من ناحية، كما أنها تهدد مصير الآلاف من العمال الأفارقة الذين يعملون فى تلك المصانع والمؤسسات الصناعية الوطنية الأفريقية، فهذا السلوك يثبط من عزيمة الاعتماد والاكتفاء الذاتى فى التصنيع الأفريقى المحلى.

٤- المعارضة الدولية للسياسة الصينية فى أفريقيا: هناك بعض الاتهامات الدولية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية والتى تتمثل فى ضرورة امتثال الصين لاعتناق الشفافية وضرورة العمل بتنسيق أوسع فى مجالات تقديم التبرعات والمساعدات فى أفريقيا وضرورة مراجعة الممارسات الصينية المتعلقة بربط القروض بالصادرات

السلعية لأفريقيا، وهو الأمر الذى يبدو متناقضًا مع مجموعة القروض الحالية على ضوء ما تقوم به اتفاقيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث يوضح فيه الكاتب أحد أهم أهداف استراتيجية الصين الأفريقية وهى تشكيل أغلبية مناصرة للصين فى هيئة الأمم المتحدة بهدف سد الطريق أمام القرارات المعادية للصين التى يقدمها الغرب وبخاصة القرارات التى تخص مجال حقوق الإنسان.

وقد عملت الصين على استغلال بعض القضايا الأفريقية لتعزيز وجودها على المسرح الدولى، واستغلت كذلك الفراغ الدولى الذى تعيشه القارة الأفريقية بعد تراجع النفوذ الفرنسى من جهة، وانهيار القطبية الثنائية من جهة أخرى لتطرح نفسها بديلاً عن الغرب بوصفها قوة يمكن أن تمثل حماية للدول الأفريقية، وهى فى الوقت نفسه لا تتدخل فى القضايا التى لها علاقة بالديمقراطية، وهذه السياسة ليست من دون مقابل، فالصين كانت تطلب دعم الأفارقة لسياستها الخارجية ولمطالبها فى تحديد المناطق الاقتصادية البحرية فى بحر الصين الجنوبى.

وأشار الكاتب إلى أن النموذج الصيني الحقيقي يرتكز على عدد من العناصر الأساسية وهى: الاستثمارات والتمويل وعدم التدخل فى الشأن السياسى والبراجماتية العالمية المستوى. وهذا النموذج الذى تحاول الصين فرضه فى مقابل نماذج أخرى تقليدية غربية فى التعاون ومساعدة البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية، وهذه النماذج موجودة فى القارة الأفريقية منذ فترات زمنية أسبق من الوجود الصينى.

الاستراتيجية الصينية معقدة فهى تضم فاعلين مختلفين ولديها العديد من الوسائل وذلك تبعا لأهدافها، وبصورة عامة لا يمكن إنكار التأثير الكبير الذى تركه الوجود الصينى فى أفريقيا. ويمكن القول إن هذا التأثير تجلى فى جانبين هما:

الأول: إيجابى ويتضح فى تلبية احتياجات القارة من الخدمات العامة والبنية التحتية.

الثانى: سلبى ويظهر فى المعاناة التى عاشتها الشركات الوطنية ومنافستها لمثيلاتها الصينية؛ بسبب تراجع الدول الأفريقية عن حماية الصناعات المحلية واتفاقيات الحماية الجمركية التى خفضت الرسوم الجمركية.

وقد اعتمدت الاستراتيجية الصينية على تغليب المصلحة المتبادلة والاحترام والمساواة وفصل السياسة عن العمل حيث تتعامل الصين وفقًا للمبادئ والأهداف العامة التالية :

١- التأييد المتبادل والتنسيق والتوثيق .

٢- الاستفادة من التجارب الثنائية، والسعى وراء التنمية المشتركة .

٣- تقديم القروض المنخفضة المرتبطة بتطوير البنية التحتية .

الفصل الرابع ناقش فيه الكاتب المصالح الأمريكية فى أفريقيا، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الصعود الصينى على أنه عائقُ فى مواجهة الرغبة الأمريكية فى الهيمنة على الشئون العالمية، خاصة فى سياق اختلاف رؤية كل منهما لطبيعة النظام الدولى.

إذ ترفض الصين فكرة الهيمنة الأمريكية على شئون العالم، كما ترفض فكرة الزعامة الدولية، وتؤكد بدلاً منها على أن أى نظام عالمى لا بد أن يقوم على مبدأ أن كل الدول، صغيرة أو كبيرة، يجب أن تتساوى فى العلاقات

الدولية مع التركيز على رفض فكرة التدخل فى الشئون الداخلية للدول، وضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة.

فالنظام متعدد الأقطاب هو النظام الأمثل لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية وبذلك تختلف رؤية كل منهما لطبيعة النظام الدولى، فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول عرقلة الصعود الصينى وتحجيم دوره العالمى من خلال فرض العقوبات والضغط على الصين فى قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وكذلك العمل على عدم التحالف الأمريكى مع القوى الأخرى فى آسيا ومحاولة بسط النفوذ الأمريكى فى المجال الحيوى للتحرك الصينى.

الصين هى أكثر دول المنطقة التى حظيت باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية خاصة فى ظل نموها السريع، وقد انقسمت رؤية الولايات المتحدة للصين إلى اتجاهين متضادين، فهناك اتجاه يرى فى الصين مصدر تهديد من حيث التطور الهائل الذى حدث مع بداية التسعينيات وقدرتها على استغلال أعداد كبيرة من السكان لطاقة منتجة، أدى هذا إلى تحول الصين لقوة عظمى.

أما الاتجاه الآخر فهو لا يرى فى الصين ذلك التهديد، ويعتمد ذلك على مفهوم العولمة والعلاقات المتشابكة التى تربط الصين بالأسواق الأجنبية ومواردها، وبالتالى يؤدى ذلك إلى تحسين العلاقات بين الصين وباقى الدول.

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال أهدافها إلى ضمان التزود بالنفط، حيث سعت بشكل كبير إلى زيادة وارداتها النفطية من أفريقيا بهدف التحكم فى إنتاج وأسعار النفط العالمى.

فقد بدأت باستيراد النفط من القارة الأفريقية منذ خمسينيات القرن العشرين، حيث جاء في تقرير حول السياسة القومية الأمريكية بالنسبة للطاقة أن أفريقيا ستكون أحد المصادر الأمريكية المتنامية من النفط والغاز، وبذلك أصبح النفط الأفريقى مصلحة استراتيجية قومية لأمريكا.

وقد أكد الكاتب فى خاتمة الكتاب على أن الولايات المتحدة الأمريكية تولى اهتمامًا كبيرًا لعلاقات الصين بأفريقيا بحسبانها أحد المنافسين لها فى أفريقيا، إلا أنها على ما يبدو تنظر إلى تلك العلاقات على أنها لا تمثل خطرًا مباشرًا لسياستها فى المنطقة، فعلاقات الصين من وجهة النظر الأمريكية هى علاقات بسيطة ولا تشكل تهديدًا حقيقيًا، ومع ذلك فهى تتحفظ بشأن تنامى تلك العلاقات وتتعامل معها بحذر وحرص شديدين.

فالصين تبرز كإحدى الدول غير الغربية التى تنهض بشكل سريع على الساحة الدولية، مقدمة للعالم عددًا من السياسات والممارسات البديلة عما هو سائد لاسيما فى مجال تقديم النماذج التنموية، وفى إطار أوسع يمكن وصف "العولمة البديلة" بأنها مجموعة قيم تؤسس باعتبارها بديلاً عن الممارسات والمؤسسات والسياسات والموارد القائمة حاليًا.

وفى هذا المجال نجد تأسيس الصين الجديدة وكذلك الحضور الدائم لبكين على المستوى العالمى يكتسب أهمية كبيرة مع مرور الوقت مدفوعا بالنمو الاقتصادى والتطور الصناعى والتكنولوجى وحشد الأدوات السياسية والاقتصادية والثقافية للاعتراف الدولى بها بوصفها قوة رئيسية.

ولاشك أن علاقات الصين بأفريقيا قد تطورت بشكل كبير لتصبح أكثر قوة وعمقًا ولتتحول إلى شراكة متميزة تعكس قوة ونفوذ، وتأثير الصين فى أفريقيا بشكل تصاعدى، وتقدم باعتبارها بديلاً محتملاً عن تأثير هيكلية السلطة والثقافة الغربية فى أفريقيا.